استمارة المشاركة في الملتقى الوطني حول :

الجماعات المحلية في الوطن العربي (الرهانات والتحديات)

المنظم من طرف كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة غرداية

يوم 24 أكتوبر 2023

اللقب والاسم : حمداني الوناس

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "أ".

التخصص : تنظيم سياسي وإداري .

الهيئة المستخدمة : جامعة تيزي وزو.

البريد الالكتروني : lounes.hamdani@ummto.dz

رقم الهاتف : 0774476264

محور المداخلة : الثاني : **الجماعات المحلية في الوطن العربي نماذج مختارة.**

- **الجماعات المحلية في المغرب العربي (نماذج مختارة)**

عنوان المداخلة : **الديمقراطية المحلية وإشكالية بناء نماذج الحكامة المحلية : الجزائر أنموذجا .**

ملخص:

تبحث الدراسة في العلاقة الموجودة بين قضيتي الديمقراطية و الحكامة على المستوى المحلي أو الإقليمي ، ومحاولة فهم واستطلاع التداخلات البنيوية والتأثيرات الوظيفية التي تنشا بين مختلف المفاهيم ، ثم إسقاطها على واقع لا يتوفر على الشروط الموضوعية الضرورية لميلاد نماذج تنظيم وتسيير عمومي كفيلة بضمان حركة تطور نوعي في الذهنيات كما في السياسة والإدارة والنظم. يأتي في صدارة الشروط عامل الديمقراطية كمتغير محوري في تحديد مسار الحوكمة العامة لكل انساق الدولة ، باعتبارها تؤسس لظهور نخب متحررة ومتمكنة بكفاءتها والتزامها بولوج عالم الحكامة الشاملة لمختلف قطاع النشاط العام. ، مما قد يؤدي إلى اكتشاف قيادات جديدة تتمكن من رسم سياسات عامة عمومية ومحلية ، وبناء نماذج حكامة متعددة المراكز، لان القضية الأساسية المثارة في الجدل ألمفاهيمي لا تتعلق بشح الموارد بقدر ما ترتبط بأهمية وجود إرادة عامة شرعية وفاعلة، تنطلق من المركز أولا ، ثم تشمل أطراف الدولة كجماعات محلية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية المحلية ، الحكامة ، الفاعلون ، الإدارة المحلية ، الشرعية ، السياسات العامة المحلية ، الديمقراطية المشاركاتية، الجماعات المحلية ،...

Abstract /

The study examines the relationship ,between democracy and governance at the local or regional level, in order to understand and explore the structural interactions and functional influences which link the various concepts, and try to practice it on a reality that does not have the objective conditions necessary for the building of models of public organization and management capable of ensuring a qualitative development movement in politics, administration and systems. the first condition is the factor of democracy as a crucial variable in determining the path of public governance for all sectors of the state, as it establishes the emergence of good elites empowered by their competence and will to entering the world of governance of the various sectors of public activity. , Which may lead to the discovery of new leaderships capable of drawing up national and local public policies, and building polycentric governance models, because the basic issue raised in the conceptual debate is not related to the scarcity of resources as much as it is related to the importance of the presence of a legitimate and effective public will, starting from the center first, then including the peripheries..

keywords: local democracy, governance, actors, local administration, legitimacy, local public policies, participatory democracy, local collectivities,...

مقدمة

أصبحت فلسفة الحكامة هاجسا حقيقيا يؤرق الدول النامية، بعدما اكتسحت نماذجه الناجحة الدول والمجتمعات المتقدمة . ابسط رؤية للمقارنة تكشف حجم الفجوة الزمنية والمعرفية التي تفصل الصنفين. ليست الحكامة العامة حلولا جاهزة أو وصفات سحرية يتم تبنيها لمجرد الإعجاب بها، ويكثر تداولها الفكري والإعلامي من باب الاقتداء أو المحاكاة الاحتفائية، عبر دلالاتها الشكلية، وإنما هي مسارات متعددة ومنسجمة في كل أوجه النشاط العمومي للدولة. تعتبر الحكامة ضرورة عندما تتعرض الحكومة للفشل وعدم القدرة. أي تكون في حاجة إلى الشرعية والإمكانات ، أو الاهتمام للتعامل مع المشاكل العمومية كما يتصورها الفاعلون، وتتخذ الحكامة العامة كوسيلة لتفعيل العمل العمومي ، والانفتاح على القوى التمثيلية في المجتمع، وتضع كل ما يلزم من اطر وموارد ونظم وإجراءات كحكامة إجرائية ، وتكون المنفعة العامة نتيجة للمداولة الجماعية مطابقة للديمقراطية. يقتضي الاعتماد على هذا السياق التأكيد على شرط الديمقراطية أولا قبل الحديث عن الحكامة. لا يمكن تحسين أنظمة الإدارة في الدولة ما لم تتأسس ممارسة ديمقراطية؛ قوامها دولة الحق والقانون تؤدي لاحقا إلى بناء نماذج حكامة فعالة ومتطورة تضاهي الظواهر الدولية الناجحة بامتياز.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للديمقراطية المحلية ان تؤدي الى بناء نماذج حكامة محلية ؟ وماهي مسوغات العملية وحدودها؟

هذا ما نحاول دراسته ضمن المحاور التالية.

أولا: نموذج الديمقراطية المحلية:

تتكاثر الأوصاف التي تنعت بها الديمقراطية المحلية، في مفردات الخطاب السياسي الوطني لا سيما بعد تضمين القضية كأحد المبادئ الدستورية التي يقوم عليها التنظيم الديمقراطي للدولة في المشاركة و اتخاذ القرار. و منحت المؤسسة البلدية كجماعة قاعدية و إقليمية للدولة الاهتمام القانوني و التنظيمي و السياسي اللازم لممارسة الديمقراطية التمثيلية و المشاركاتية و التداولية حول تسيير الشؤون المحلية و ترتيب أولويات التنمية المحلية بمشاركة فاعلين رسميين و مجتمعيين . من دون شك لا يمكن تبني ديمقراطية محلية في ظل نظام سياسي يمتهن الاحتكار و يقوم بممارسات غير ديمقراطية على المستوى المركزي[1]. لتصبح قضية الديمقراطية بكليتها و مستوياتها الحل و المشكل[2].

و بالتالي، فالديمقراطية المحلية باعتبارها جزءا أساسيا من مشروع التحديث السياسي، تبدو و كأنها صورة محسنة للنموذج اللامركزي الذي تبنى عليه مؤسسات النظام الإقليمي و المحلي، بحيث يقوم بأداء ثلاث(03) مهام لخدمة و تطوير الديمقراطية المحلية على النحو التالي:[3]

1) تثير اللامركزية مصلحة المواطن في الرهانات المحلية .
2) تشجيع التجديد العميق لشكل و دور النخب السياسية المحلية .
3) تكون ملائمة لتحديث المشاركة السياسية.

حتى و إن كانت الديمقراطية المحلية مرجعية في المجتمع المعاصر.[4] فإنها في الحالة الجزائرية تصور حديث النشأة و لم يتطور تطورا طبيعيا في الممارسة، على إعتبار أنه لم يتخلص من الآثار السلبية التي تحكم علاقة المركز بمحيطه المؤسساتي، إلا إذا استقامت تطبيقات المبدأ الدستوري المحدد لنمط و حجم الديمقراطية السياسية مع مبدأ الإرادة الشعبية و حق التمثيل السياسي للمجتمع.تعتبر البلدية مجالا لممارسة الديمقراطية المحلية منذ الانفتاح الديمقراطي :

- يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية محليا و يمثل قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة الموطن في تسيير الشؤون العمومية.[5]
- البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، و مكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية[6].
- تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجواري[7]

يلاحظ أن الديمقراطية المحلية تركز على البعد المؤسسي القاعدي المتمثل في البلدية و لا تولي نفس العناية للولاية، ربما أن "***العمل التأسيسي***" يناله لاحقا كتحصيل حاصل للأرصدة التي تمتلكها أنشطة الفاعلين في قاعدة البناء المؤسساتي للدولة، في حالة ما إذا شهدت أساليب الممارسة نجاحات معتبرة في التمثيل و المشاركة و الإنجاز و التقييم و المراجعة للسياسات العامة المحلية.

هذا الفضاء العمومي و المؤسساتي هو الذي يتيح الظروف المناسبة لترعرع قيم المواطنة، فالمواطن يتعود على الإسهام بالمبادرة و الاقتراح في عملية صنع القرار المحلي و رسم أفاق تنمية المجتمع . إنها مقاربة جديدة في النسق اللامركزي، و محاولة من السلطة المركزية لتوفير بيئة سياسية تفاعلية، تعمل على استقطاب فاعلين ذوي مصداقية، للتخفيف من حدة أزمة التمثيل و المشاركة التي تلازم النظام السياسي عموما. يزخر المجتمع بطاقة اجتماعية؛ تنتظم في إطار المؤسسة السياسية الوحيدة على المستوى المحلي ؛لإدارة التنمية و تخطيط البرامج ذات المنفعة العامة؛ لكن ما يلاحظ في الواقع من عدم إشراك لمكونات الطاقة المجتمعية و ابتعادها عن المجال نتيجة ليس فقط ضعف الأحزاب في التنشئة و التعبئة و التجنيد، و إنما عدم وجود إرادة سياسية للالتزام بالمرجعية الديمقراطية كقيم وسلوك ونظم

وقوانين بل وكثقافة سياسية، فالمواطن أصبح لا يشعر بأي تغيير ملموس في حياته اليومية، مهما تعاقبت العهدات الانتخابية، ليجد نفسه وجها لوجه مع "**الآلة البيروقراطية**" المتعددة الحلقات لتبليغ انشغالاته، و لما تبقى دون معالجة، تتوتر العلاقة و يتم اللجوء إلى الاحتجاج و العنف و عندها تبدأ هذه الإدارة في المفاوضات او البحث عن الوساطات لبلورة حلول ما.مهما تعددت أشكال الديمقراطية المحلية و اختلفت مقاربات انتهاج هذا الشكل أو ذلك فإن القضية تستدعي توفر معايير معينة نذكر منها مايلي:[8]

1- السياق الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي.
2- الأطر القانونية و الإرادة السياسية.
3- الإجراءات المستعملة و حركيات النشاط الجماعي.
4- العلاقة بين السياسة التعاقدية و السياسة المشاركاتية. و قوة أو ضعف و رهان كل واحد من عوالم المشاركة.

تعمل الأطر التنظيمية في مشروع الديمقراطية المحلية على تفكيك التعقيدات المعرفية و الإجرائية التي تنجر عن تزامن تكثيف الحديث عن المفاهيم الملائمة لتطبيق النموذج المحلي، أي البحث عن المبررات و الرهانات الأساسية لاعتماد الديمقراطية التمثيلية،او الديمقراطية المشاركاتية، أو أي مرادف آخر يؤدي نفس الغرض آو يخدم نفس المفهوم، سواء كمحاولة للتكيف مع الإطار المرجعي الداخلي، أو للتطوير و التحديث من خلال تبني نماذج أخرى ناجحة، أو إدماجها في صيغ تركيبية معينة لتجاوز أزمات التنظيم و التسيير التي تضرب أطراف المعادلة الجديدة ، التي يجب أن تؤدي إلى القضاء على ثقافة الريبة بين السلطة المركزية تجاه المواطنين و المنتخبين[9].تتميز الديمقراطية المحلية الجزائرية بالخصائص الوظيفية التالية:

1- شكل مندمج ضمن الآليات الإجرائية في بناء القرار الإداري.
2- حركية النموذج المحلي رهينة ***استمرار انتقالية***"النموذج الأصلي على مستوى المركز السياسي في الدولة .
3- ضعف القوى الاجتماعية و تشتتها.
4- الخلفية الفكرية للديمقراطية المحلية قائمة على محاكاة النموذج الفرنسي من دون تطبيقه[10].
5- لامبالاة الرأي العام بالشأن العام رغم حيوية الإرث الاجتماعي "المهمل".

أما مبادئ المشروع فتراهن على الأهداف التالية:

1- إحياء روح الجماعة في التكافل الاجتماعي على ضوء قيم المواطنة.
2- انتهاج الحكامة المحلية و الانفتاح على التجارب العالمية الناجحة.
3- المشاركة شبه المباشرة و توسيع قاعدة اتخاذ القرار و تنفيذه.
4- تطهير العمل العمومي من الزبائنية و الفساد.

5- تعزيز شرعية مؤسسات الدولة و حمايتها من النزعة العصبوية و الفردانية.

6- اكتشاف النخب المحلية و تشجيعها على الانخراط في التسيير العمومي.

تستهدف عملية "دمقرطة" الحياة السياسية المحلية، تحسين علاقة المواطن بالسلطات المحلية عبر التشاور و المشاركة و التمثيل و التعبير الصادق عن مضمون تلك العلاقة التي تقوم على تنشيط و تبسيط "الصيغ المعيارية" لجدلية الحقوق و الواجبات لدى الطرفين، دون أن ننسى أن هده العملية هي نتاج للإرادة السياسية المحلية التي يشكل المواطن محركها الرئيسي في مختلف مستوياتها و ميادينها، و عبر مختلف التنظيمات الاجتماعية و السياسية. و التي تدافع و تناضل من أجل ترقية قيم المشاركة و الحوار بين الفاعلين المحليين و ممثلي الدولة كسلطات عمومية.

فرغم أن الديمقراطية التمثيلية هي أساس الديمقراطية المحلية، يعود ضعفها إلى التمثيل لتكون هذه الديمقراطية دائما مصادرة ومفروضة وغير مكتملة**11**. ولعل أبرز الأسباب التي كانت وراء أزمة وضعف الديمقراطية التمثيلية هي تلك التي وردت في مشروع قانون الديمقراطية المشاركاتية التي طرحت كبديل لتطوير الديمقراطية التمثيلية بالنظر إليها كعملية" للشرعنة" بالإدماج:**[12]**

- التباين الاجتماعي ومحدودية تمثيل المنتخبين.
- الانتخاب التمثيلي، انتخاب عهدة شاملة من دون وسيلة مراقبة شعبية.
- القطيعة بين الناخب والمنتخب بعد الانتخاب.
- بعد المنتخبين عن الميدان أفرز صعوبات فهم انشغالات المواطنين.
- ارتفاع نسبة المقاطعة في الاستشارات الانتخابية.
- تزايد المطالب و الاحتجاج الاجتماعي.

تثبت القراءة التحليلية لمجمل هذه الأسباب الطابع السياسي لها، وإقرار صريح بدور السلطة السياسية في ذلك طالما أن الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا بعمل مؤسسات النظام السياسي ولا يمكن الفصل بين الجماعات المحلية والجماعة المركزية بكل من يمثلها، فالنزعة التسلطية لدى النخبة المستحوذة على موارد القرار السياسي، تأبى أن تباشر عمليات التغيير الجذري للأوضاع انطلاقا من إرادة المجتمع وليس عبر الخطاب السياسي الشعبوي في ظل تزايد اتساع الهوة بين المجتمع والدولة، بدليل اللجوء إلى محاولة تبني أساليب أخرى إلى جانب الديمقراطية التمثيلية، وتحويل المشاكل من المركز إلى المحيط من دون موارد حقيقية في يد المؤسسة لمواجهة المطالب ورسم السياسات المحلية.

تفسر حالة "التراجع البنيوي والوظيفي" الذي أتى على النموذج الحزبي المعتمد بعد أن جّرد من طبيعته كمؤسسة للتنشئة السياسية والاجتماعية وتكوين النخب وطرح البدائل. وذلك بسبب انتقال نشاط النموذج من العمل القاعدي إلى العمل الأفقي والسطحي. من خلال الانصياع لمنطق النظام السياسي في

المشاركة المحدودة والمشروطة في الانتخابات. لتصبح هذه الأحزاب حبيسة هذا المنطق ولا تبادر للمعارضة أو الرفض، وتكتفي فقط بإعادة إنتاج خطاب أزمة لا يغير في الأمر شيئا.

أزمة التمثيل التي تعانيها الحركات السياسية و الاجتماعية مردها تداخل البني والوظائف في عمليات النظام السياسي التي يتولي ضبطها وإدارتها المركز عبر النظام الإداري الشامل لإجهاض محاولات التغيير. وكبت التعبير عن المطالب،في ظل حياة سياسية تحركها الو لاءات السياسية الضيقة ورأي عام مشتت يفتقد إلى وحدة التصور والحركة. وإعلام في غالبيته يبحث فقط عن مصالحه المادية وتبرير مواقف أصحاب النفوذ والتأثير. وكما يقول آلان تورين *ALAIN TOURAINE*"الديمقراطية السياسية مهددة بتشتت القوى الاجتماعية بسبب ضعفها وعدم قدرتها على مواجهة النظام السياسي وإذا حدد الفاعلون السياسيون الفاعلين الاجتماعيين فإن هؤلاء لا معنى لهم".[13] لم تصاحب اللامركزية تطورات كبيرة في مجال المشاركة السياسية، وتحسين أداء الجماعات المحلية نتيجة هيمنة النزعة المركزية في تنظيم وتسيير الشؤون العامة المحلية، لينظر للديمقراطية المحلية على أنها مظهرا من مظاهر إصلاح اللامركزية وليس مبدأ من مبادئ التنظيم الإقليمي حتى وأن كرست في النصوص المرجعية وتشبع بها الخطاب ا الإداري والسياسي .وعليه، يمكن إيجاز مؤشرات الحصيلة المتباينة بين مبادئ اللامركزية الإدارية ومسار الديمقراطية المحلية، ومستقبل مشروع الحكامة الجيدة ، ضمن النقاط التالية:

1) كلما زاد الحديث عن التغيير وإصلاح وظائف الجماعات المحلية وتوسيع صلاحيات المنتخبين المحليين كلما زادت الضغوط الإدارية عليها وتطويق المبادرات الإبداعية الذاتية، التي تريد التخلص من النمط البيروقراطي التابع إلى نمط منتج، قائم بالفعل على استثمار موارد الجماعة غير المستغلة.
2) لم تطرح قضية الديمقراطية المحلية كمشروع متكامل لتحرير الجماعات المحلية من نموذج لامركزي مدمج ومحدود إلى نموذج مؤسسي نشط ومستقل. وإنما استعملت كأداة لاحتواء أو توجيه التفاعلات المطلبية المحلية وتمريرها ضمن سلسلة متدرجة من القنوات الرئاسية الأعلى، من سلطة المنتخبين للفصل واتخاذ القرار .
3) أتساع الهوة بين المواطنين والسلطات المحلية وتراجع قيم الحوار المجتمعي بسبب هشاشة الوساطة الوظيفية واستنفاذ مشروعية وجودها، ليتحول مطلب الحوار إلى صراع مفتوح بين الفاعلين الجدد وممثلي السلطات العليا، وهو حالة تجاوز كلي للأطر التقليدية للحوار المتعارف عليها في الديمقراطيات العريقة.
4) انتشار الروح المحافظة والخوف من التغيير وعدم الثقة بين الفاعلين في بناء البدائل الملائمة لمعالجة القضايا الأساسية المطروحة من قبل المواطنين.
5) تعميم تضييق أطر المشاركة الاجتماعية والسياسية في مسار البناء المؤسساتي للعملية الديمقراطية، والاحتكام إلى التفسير البيروقراطي للقانون ،عوض تأسيس ثقافة سياسية تعاقدية تشاركية بين مكونات المجتمع ومؤسسات الدولة المحلية.

6) الاستعمال المزدوج للتهميش والاحتواء تجاه القوى الجديدة المؤثرة والأخذة في التموقع وسط قطاعات النشاط العريضة في المجتمع .
7) في ظل البحث عن المنتخب المسّير (*L'élu Manager*) والمتعدد الأدوار، يتعاظم تهافت المنتخبين لتكريس الوجاهة السياسية والعينية(L'élu Notable)[14] .على حساب العهدة الانتخابية، والتي يتم تحويلها إلى مجرد وظيفة إدارية للترقية الاجتماعية .
8) لا يزال البحث ممكنا لإحداث توازن ؛في إصلاح الأنساق المبدئية لنظام اللامركزية القائم، عن معادلة متناظرة بين التطور السياسي والتحديث الإداري الذي يعتبر جوهر الديمقراطية المحلية.

ثانيا : آليات الديمقراطية المشاركاتية:

أول ظهور للديمقراطية المشاركاتية كان سنة 1962 في الولايات المتحدة الأمريكية، كشكل جديد في الحياة الديمقراطية،وكنشاط مواطني لمواجهة سلطة المؤسسات، تزعمته الحركات الطلابية، للمطالبة بحق النظر في الشؤون العامة، وحق التعبير لاسيما تحسين الإطار المعيشي ثم انتقلت إلى فرنسا على شكل مجموعات العمل المحلي.[15] يبدو انتهاج الديمقراطية المشاركاتية كمرحلة وسيطة بين مرحلتين: الأولى قائمة بالفعل وتعرف بالديمقراطية التمثيلية ، والثانية تعتبر مشروع مستقبلي يطلق عليها الديمقراطية التداولية « *la Démocratie Délibérative* »يلخص التبرير الأساسي لاعتماد المقاربة المشاركاتية ومأسستها على أنها إتمام وتصحيح للديمقراطية التمثيلية بتعزيز الاتصال بين الممثلين *Représentés* والممثلين *Représentants* : في اتجاه نموذج متنوع للحكامة وما الديمقراطية المشاركاتية إلا متغير منه[16].

يقتضي القضاء على سلبيات النموذج الديمقراطي التمثيلي على المستوى المحلى: فتح قنوات المشاركة للمجتمع المحلي وفق آليات تنظيمية ومؤسسية ملائمة كفيلة باستقطاب فاعلين وحركيين عند الملاحظة والاقتراح والمرافقة وما بعد التنفيذ: ثم أن الجماعة المحلية كالبلدية ينبغي ألا يستمر أداؤها الضعيف، وتبقي صوريا، صاحبة القرار النهائي تحت سلطة الوصاية في الميدان. وبالتالي ما فائدة المقاربة المشاركاتية؟ مما يثير الشكوك حول جدوى الديمقراطية المشاركاتية في مثل تلك الظروف حيث تتعدد الآراء وتختلف التحاليل لينظر للنموذج ألمشاركاتي بشك وتحفظ لايخرج عن إحدى الاحتمالات الثلاث التالية :[17]

1) «دمقرطة الديمقراطية » لتحسين التسيير العمومي .
2) واجهة لتنمية حكامة مهددة للديمقراطية التمثيلية .
3) حيلة من الحكام لتفكيك النزاعات الاجتماعية.

جاءت الديمقراطية المشاركاتية في سياق عام ينشد العقلانية الاقتصادية والرشادة السياسية في التمثيل والممارسة ومحاولة "أخلقة" الفضاء العام في ظل عدالة اجتماعية تكرس الحقوق. وتفرض

الواجبات ضمن العلاقات القيمية التي طورتها ثقافة المواطنة . فلا غرابة،إذا تزامنت الأشكال الجديدة للعمل الديمقراطي مع نماذج التسيير الحديثة (*the new public mangement*)[18].يحتل هاجس تحسين التسيير على المستوى المحلي اهتماما بالغا لدى النخب القيادية كما تقتضيه الديمقراطية المشاركاتية وذلك لعدة أسباب منها ما يلي[19] :

1. يكون التسيير العمومي أكثر فعالية عند ما يؤدى إلى أقرب المستعملين وأن السياسة المؤسساتية يجب أن تسجل بالموازاة ضمن الحوارية مع المواطنين .
2. يشعر الفاعلون أكثر فأكثر بأن تعقيدات المشاكل التي تضرب المجتمعات المعاصرة تقتضي نوعا من دمقرطة القرارات التقنية التي لا يمكن أن تكون الا ضمن الرؤية الدنيا بعلم المستعملين .
3. تبدو الوسائل الحكومية التسلطية تدريجيا غير ملائمة،وانخراط المواطنين غير المنتخبين في الأشكال الجديدة للحكامة هي المطلوبة أولا .
4. يرى عدد متزايد من الفاعلين والمحللين بأن الديمقراطية لكي تكسب الفعالية والشرعية يجب أن تكون تداولية أكثر.وتمثل الأطر المشاركاتية ضمن هذا المنظور أحد أبعاد التطور إلى جانب تحسين نوعية الفضاء العمومي الواسع ومضاعفة لجان الخبراء .

استعمل في المراحل الأولى من بداية الكشف عن آليات الشراكة الإيجابية بين المجتمع والدولة مفهوم الديمقراطية الحوارية« *la démocratie de proximité* » الذي تم احتواءه ضمن الصيغة المعدلة للمفهوم الأصلي في المرجعية الديمقراطية، لينظر للديمقراطية المشاركاتية على أنها تثمين للجوارية الجغرافية والاتصال بين السلطات السياسية والإدارية والمواطنين[20].

يرى البعض أن هذا التوظيف المتدرج والمنمذج لمفهوم الديمقراطية الجوارية يعتبر إجابة سياسية لخطاب الأزمة التي تلاحق مؤسسات الدولة وتتجلى عبر ثلاثة مستويات متداخلة ومركبة: [21]

1) أزمة الشرعية السياسية *Crise de légitimité politique*–
2) أزمة الرابط الاجتماعي *Crise de Lien social*–
3) أزمة العمل العمومي– *Crise de l'action publique*

لقد بادرت وزارة الداخلية إلى طرح مشروع قانون أولي لتأطير المشاركة الديمقراطية للمواطنين على المستوى المحلى تطبيقا للمبادئ والأحكام التي بشرت ودعت لهذه الأفكار.[22]يتضمن نص المشروع إحاطة مدخلية متعددة الأبعاد صيغت بمثالية عالية؛ في أول عناصرها لما وصفت الديمقراطية المشاركاتية من منظور قيمي، يقف على أرضية حضارية لقيم المجتمع الجزائري. أي انصبت على تشكيل هوية هذا المفهوم، انطلاقا من رصيد القيم وسلوكية المواطن الجزائري التي هي بدورها تعتبر مرجعية. تأتي في مقدمتها القيم الدينية والأعراف وقيم المدنية والقيم الإنسانية. فأي مشروع لكي ينجح يجب أن يستند على نظام قيمي ينسجم، ويتفاعل معه بمنتهى الإيجابية . فالخلفية الحضارية بكل تراكماتها تدفع بطبيعتها نحو

التكيف مع ايجابيات العصر بغرض تجديد فعاليتها وإثبات ذاتها.وبعد الاطلاع المتأني والفحص لمحتوى الوثيقة يمكن استنتاج بعض الخصائص التي تميز هذا المشروع :

1) ذو رصيد حضاري ووطني.
2) شكل من أشكال الحكامة الإقليمية السياسية والإدارية .
3) أداة تنشيط لثقافة المواطنة بين الدولة والمجتمع.
4) تعزيز شرعية الديمقراطية التمثيلية وتفعيل أداء المنتخبين المحليين في التنظيم والتسيير اللامركزي المستقل المسؤول.
5) استقطاب فاعلين ذوي كفاءة وخبرة وتخصص.
6) احترام القانون ومؤسسات الدولة ورموزها.
7) ميدان المشاركة وأشكالها من صلاحيات السلطة التقديرية للدولة.
8) المشاركة تطوعية ذات طابع استشاري وغير ملزمة.

كما يراهن مشروع الديمقراطية المشاركاتية على تحقيق أهداف نذكر منها على الخصوص مايلي :

1) الاستثمار في موارد الإقليم والجماعة المحلية.
2) اعتماد الحوار كأسلوب استراتيجي للوقاية من الأزمات والاحتجاج الاجتماعي.
3) التخفيف من الضغوطات على مراكز القرار السياسي في الدولة .
4) التمسك بدور الدولة الاستراتيجي في التنمية المحلية .
5) التأسيس للإدارة الديمقراطية والمداولة الجماعية في اتخاذ القرار .
6) تحضير النخب القيادية انطلاقا من قاعدة الدولة وإنشاء سلطة مضادة ومشاركة.
7) إعادة بناء وتفعيل العمل العمومي وفق مقتضيات السياسة العامة المحلية .

تأخذ أشكال المشاركة طابعا مؤسساتيا لما يطلق عليها "هيئات المشاركة " وتحصر ضمن خمسة أشكال رئيسية هي :[23]

1) لجنة الحي.
2) لجنة المشاركة المتخصصة للولاية وبلديات مقر الولاية والبلديات التي يتجاوز عدد سكانها 100.000 ساكن .
3) الهيئة الاستشارية البلدية أو الولائية .
4) لجان القرى في التجمعات الثانوية .
5) الهيئات بين الجماعات المحلية .

تؤسس هذه الهيئات المشاركاتية بموجب قرارات بلدية أو ولائية حسب كل حالة .توحي مقاربة الديمقراطية المشاركاتية بمدى اتساع الصلاحيات التقديرية التي تتمتع بها السلطات العمومية في الضبط والتحكم في الحراك المجتمعي مهما كان .

تأتي تلك المقاربة متأثرة بالنموذج الفرنسي الذي طور الديمقراطية الجوارية إلى مقاربة مشاركاتية في ظل نظام لامركزي جوهره الاستقلالية والإدارة الحرة *(la libre administration)*، لكنها نظمت النشاط ألمشاركاتي ضمن آليات مرنة كفأة ومحايدة، وذلك من خلال إنشاء اللجنة الوطنية للنقاش العمومي سنة 2002 [24]كسلطة إدارية مستقلة تتولى ضمان حيادية ونوعية النقاش العمومي، وتوزيع مبادئه في مجموع قطاعات النشاط العمومي، حول مشاريع أو حول السياسات العمومية. تتوسط بين سلطة القرار والمواطنين؛ مستندة ومستوحاة من الخبرة التي اكتسبها النموذج الكندي (كيبك) عبر مكتب الاستقبال العمومي حول البيئة *Le Bureau d'Audiences publiques sur l'environnement*.وهنا يبرز الفرق بين التجربة النموذج والمقاربة الوطنية التي تحاول المحاكاة المجزأة لإيجابيات النموذج ، من دون أن تعتمده كاملا ضمن المشروع المقترح .أي دون السعي للتخلص من الخلفية البيروقراطية الوصائية، وجعل الفاعلين مجرد أطراف تابعة توظف في شكليات بناء القرار وفقط.

يرى الكثير من الباحثين أن من بين أهم أسباب ضعف المقاربة المشاركاتية،[25] ما يتعلق بأزمة الثقة المعممة حول التمثيل التي تؤدي إلى إعادة تأهيل أساليب مختلفة للنظر في القرار والجماعية. وقطاع كبير من أصحاب القرار الذين يضعون آليات المشاركاتية، ليس لهم الإرادة للتغيير الجذري للعلاقة بين الحكام والمحكومين . أي أن هناك إرادة للتكيف والتطوير ودائما بثمن منخفض لكن من دون طموح سياسي قوي[26].وعليه، يمكن استخلاص بعض مؤشرات ضعف الديمقراطية المشاركاتية والنظر لها كمعوقات حقيقية لإنجاح الفكرة المشروع ،ونذكر بعضها فيما يلي :

1) أزمة التمثيل الاجتماعي والدور المحدود للفاعلين في بناء وتنفيذ و مراجعة السياسات المحلية.
2) أزمة الثقة بين الفاعلين وعدم كفاية الضمانات المقررة.
3) تحصين ممثلي الدولة والمعينين (ولاة ومدراء تنفيذيون ورؤساء دوائر) في/وعن ميادين المشاركة يكرس الهيمنة البيروقراطية على إرادة المشاركة .
4) تفرض الديمقراطية المشاركاتية كبديل اجتماعي متحكم فيه إداريا بالنظر إلى ضعف موارد المنتخبين المحليين .
5) تحديات بناء دولة القانون على ضوء تنامي سطوة العصب السياسية والمالية .
6) إنجاح الديمقراطية المشاركاتية مشروط بنجاح وفاعلية الديمقراطية التمثيلية طالما أنها تعبر عن نفس الإرادة السياسية المحلية كقاعدة اجتماعية لكلا النموذجين .
7) الروح الاتكالية لدى المواطن على الدولة، لا تشجع المشاركة الإيجابية والفعالة للتمييز بين المصالح الشخصية والمصالح العامة .

ثالثا: الحكامة المحلية كإدارة للشؤون العامة المحلية:

لن نبالغ إذا اعتبرنا النظام المؤسساتي للجماعات المحلية محكا لاختبار نوايا الإصلاح الشامل التي ما فتئ ممثلو الدولة طرحها والدفاع عنها، وإيجاد المبررات المختلفة لضرورة تجسيدها، والنظر إليها كحلول لا مفر منها. يقوم مركز الجماعات المحلية بدور مهم وبارز في تحقيق توازنات، يحتاجها النظام السياسي في إمداده بالموارد والسياسة الضرورية لخدمة ديمومته، عبر التواجد ألنسقي المزدوج للدولة في انتشارها الإقليمي و اللامركزي وعدم التركيز. ولا يجب إغفال الثنائية الأخرى (السياسيون/او المنتخبون) والإداريين (الولاة)، وهي أساليب تعمل على تنفيذ إرادة السلطة السياسية المركزية، وتحد من تغلغل مشاركة المجتمع المحلي عبر ممثليه في بلورة القرار وتنفيذه. ويلاحظ أن مسار الإصلاح يتم عبر أركان القواعد الرئيسية التي تحكم وتنظم فلسفة النظام الإداري للدولة القائم على نظام اللامركزية، كخيار أوحد للعمل العمومي.[27] وبالتالي، فالبحث ينصب على رؤية تسييرية متعددة الأبعاد ويمكن تصورها ضمن سياقين بارزين لتتبع مدى نجاح الإصلاح الشامل ولانعكاساته على أرض الواقع في الجماعات المحلية؛ كمجال إقليمي مركب وبنية مؤسساتية متفاعلة في علاقاتها العمودية والأفقية، وهذان السياقان هما:

1- الوظائف الجديدة للامركزية وعدم التركيز.
2- صيغ تكييف النموذج المحلي القائم مع ثقافة الحكامة الجيدة أو الرشيدة.

تتميز أزمة النموذج اللامركزي الذي تبنى على أنقاضه الحكامة المحلية بالسيمات التالية[28]:

- استقلالية خيالية.
- رقابة وصائية بيروقراطية، موضوعها مصادر ودون أثر حقيقي.
- تسيير مشكوك في نتائجه، ومنتقد في عدم إشباعه لتطلعات المواطنين.
- تمثيل شعبي هش في مصداقيته وشرعيته.
- انحراف في التسيير المالي للموارد والأعباء.

إن التحولات التي يشهدها دور الدولة، لم تعد تتحكم فيها الخلفية الإيديولوجية الشديدة بقدر ما تنسجم مع مقتضيات الإدارة الإستراتيجية، التي يحتاجها المجتمع في تأمين وجوده، وخدمته طبقا لمعايير دولة القانون والمؤسسات.والتي هي في الأصل نتاج إرادة مجتمعية عامة لا مجال فيها لسطوة الزمر والعصب. وهي كما أشار لها التقرير العام لإصلاح هياكل الدولة ومهامها،كسبب أساسي في تدهور مصداقية الدولة وشرعيتها، وأزمة الإدارة المحلية أكبر دليل على ذلك.و عليه ينبغي تجاوز مثل هذه الاختلالات من خلال ما يلي[29]:

1- إعادة تركيز دور الدولة ومكوناتها الإقليمية.
2- توضيح المهام والاختصاصات والمسؤوليات المنوطة بالإدارة المركزية والمحلية.

3- إزالة القيود التي تشكل ثقلا على التنمية المحلية.
4- مرافقة التغييرات المتوقعة في الأقاليم لخلق ديناميكية إقليمية قائمة على التنمية الداخلية.
5- دعم المبادرات المحلية التي من المرجح أن تحرر الإمكانيات التي تخفيها الأقاليم.
6- تعزيز القدرات التشاركية للجماعات الإقليمية في مسار التنمية الوطنية.
7- تحسين الحوكمة الإقليمية المحلية وتخليصها من الأعباء البيروقراطية من أجل فعالية أكثر للخدمة العمومية.

بالتالي، التطرق إلى حكم الأقاليم إنما يكون منطلق السياسة وغايتها في خلاصة المسعى، على أساس أن الجماعات المحلية تشكل المجال الحيوي لقياس أداء مركز النظام السياسي الذي يرسم خطط الإصلاح وحل المشاكل العمومية. ومن ثمة فإن اللامركزية يكيف مضمونها وتضبط إجراءات تطبيقها طبقا للمقاصد الجديدة التي طورت المفهوم، وانتقاله من التحديد المركزي المعقد إلى النموذج "الديمقراطي" المتعدد والمركب ، الذي أصبحت عليه قضية تسيير الشؤون العامة. فلم تعد الدولة وامتداداتها النسقية المقرر الوحيد، لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد المحلي بل وليس حتى على الصعيد الدولي؛ فمبدأ الحكامة الإقليمية يعني أن العمل الأكثر فعالية ليس ذلك الذي يحدد بطريقة تسلطية ومركزية، ولكن ذلك الذي يحدد عن قرب من الحقائق المحلية. فالإجراءات المشاركاتية تؤدي إلى تقريب المقررين من الانشغالات والمشاكل وتوقعات الناس الحقيقيين[30].

المقاربة المحلية والشاملة في اعتماد الحكامة المحلية كجزء مؤسسي ونظمي، وحركي في التكفل المشترك بمشاكل الإقليم، في مختلف مستوياتها، لا يمكنها أن تتعدى وصفها الذي تستعمل فيه كمجرد آلية في نطاق نظام عام، تحدده المجموعة الوطنية، ولا يمكن أن تتحول القيم التي تؤطرها إلى مصادر لانشطار ثقافي أو جهوي أو إيديولوجي. وإنما نشاط التحول ينبغي أن يركز على تفعيل عوامل القوة من منظور تكاملي لإحداث منافسة بين الجماعات المحلية في تحقيق نجاعة إدارية تعم في مرد وديتها كل الفئات المحلية. الحكامة المحلية تسمح بتجديد التفكير حول حكم الأقاليم وأسلوب تسييرها وإدارتها. وتطرح مسألة استقلالية عملية التنمية المحلية وطبيعة أو مركز الفاعلين المتنافسين لتوجيه التنمية.[31]

خصوصية المفهوم الموصوف لعامة أوجه النشاط الإنساني والمؤسساتي، يجب أن يتكيف مع البيئة المحلية التي تمثلها الجماعات المحلية، نتيجة لمحدودية الموارد المتاحة لها، ومراعاة لنطاق موقعها في أحكام الدستور.الحكامة كما يرى البعض تغطي قضايا حكم الأقاليم، كحقائق جغرافية وكمجتمعات وكأنظمة للفاعلين، باعتبارها مواضيع مركزية في التحليل الجيوسياسي، وذلك لاعتبارين أساسيين[32]:

1- المكانة المركزية التي يحتلها فيها الإقليم.
2- الأهمية المولاة لصراعات السلطة بين الفاعلين.

تتزامن محاولات ترسيم الحكامة المحلية أو الإقليمية كنموذج تسيير وتنظيم فعال مع تفاقم أزمة الدولة وضعفها، ليس بغرض تبنيها كبديل لمشروع إصلاحي متكامل ومنسجم مع مقتضيات تحول دور الدولة وحراك المجتمع، وإنما تتعلق باقتراح لتكييف ظرفي مع ضغوط المحيط ولا سيما عندما تشتد مظاهر التأزم، ويرتبك أداء المؤسسات بسبب انحسار، أو تراجع موارد إسناد القرار السياسي، حيث يتمادى الخطاب السياسي في الترويج للإصلاح والتغيير الجذري، وهنا يمكن أن تتحدد نظرة المقررين عن نموذج الحكامة المحلية و وظيفتها الحقيقية على المستوى المحلي وعلاقتها مع السلطة المركزية، ولا زالت قضاياها لم تتجاوز الإطار الأكاديمي حيث تطرح وتناقش وتتخذ التوصيات ، إلا أنها قلما تجد مجالها للتطبيق[33]. وذلك لسبب رئيسي و معقد وهو عدم توفر الإرادة السياسية في الدفع بنطاق الإصلاح إلى مداه. وبالتالي، عدم استقامة مشروع الحكامة العامة والرشيدة مع باقي القطاعات في الدولة. أي لا يمكن تبني نموذج للحكامة المحلية في ظل وجود نظام سياسي وإداري هجين لا زال يتغذى من التسلط والأحادية الزبائنية ويعامل حراك المجتمع بأدوات الأبوية والمصادرة.ولذلك فمفهوم الحكامة المحلية يجمع بين المبادئ النظرية التي يقوم عليها والممارسات التي تنجر عن ذلك؛ حيث تبنى مصداقية و حركية المفهوم على ضوء تصورين أساسين[34] :

1- التصور القانوني أو النظمي *La Conception Normative*، هي الصيغة التي تبناها البنك الدولي، بحيث يرى أن الحكامة هي الكيفية التي تمارس بها السلطة الشرعية في تفاعلها مع مختلف مكونات المجتمع من أجل الصالح العام.

2- التصور التحليلي: *La conception Analytique*، بالإضافة إلى قيامها على التصور القانوني فإنها تقوم على تحديد لقراءة الملاحظات المكونة عن البنية، وتسيير نظام سياسي و إداري معين.

لاجل الحديث عن حكامة محلية وفق هذه المعايير ينبغي توفر ثلاثة(03) شروط متكاملة، ومنسجمة مع ثقافة الحكامة الجيدة ، وهي كما يلي[35]:

1- الوسط *L'Arène*:نعني بها الإطار الداخلي الذي تتحدد فيه السياسات وتتخذ فيه القرارات إلا أن هذا التحديد لا يخضع لجزء كبير من الفاعلين.

2- القوانين أو النظم *Les Normes*:تغيير القوانين يحدد أيضا التغيرات في الحكامة سواء تعلقت بالقوانين الداخلية لتسيير الإدارات أو قوانين خاصة بقطاع ما.

3- الفاعلون *Les Acteurs*:يتكون هؤلاء الفاعلون من ثلاثة أصناف هم: المواطنون والمنتخبون والموظفون.

إن السياق العام للإصلاح عن طريق الحكامة يتميز بأزمة دولة و مجتمع معا، تتعامل معه النخبة القيادية المركزية بمعالجات قانونية وتنظيمية وإجراءات إدارية، غير كافية ومتناقضة في أحايين كثيرة. وحتى وإن كانت المداخل القانونية للإصلاح مهمة، إلا أنها لا تطبق نتيجة الوسط الذي يفرزها، المتسم

بالزبائنية والفساد وضعف أخلاق الدولة.بعد أن ميعت العملية الديمقراطية التي يفترض فيها أن تمكن المجتمع من انتقاء نخب قيادية مسيرة تتوفر فيها الكفاءة والأخلاق لخدمة الصالح العام. فان الاهتمام العام يجب أن يركز على آليات نجاح الحكامة ودورها في مشروع الإصلاح الحقيقي، ولا تتوقف عند التحرير القانوني لعباراتها وفقط.الحكامة هي أسلوب أو آلية لتسيير واسع لكم من المشاكل والصراعات، يتدخل فيه الفاعلون بانتظام في قرارات تكاملية ومرضية وإجبارية، يتفاوضون فيها بينهم ومتعاونين في تطبيق هذه القرارات.

أي محاولة لتقييم مجهود إصلاح اللامركزية كإطار لتجريب آليات الحكامة المحلية في نطاقها الوظيفي ، كتحويل للتسيير الجواري أكثر منها ككيان مؤسسي مستقل، في بلورة الحلول للمشاكل المحلية للإقليم، تقتضي إعادة البحث عن التفعيل الإيجابي، و الاستعمال المنتج لموارد الجماعة المحلية، على ضوء ما يتحدد عبر السياسة العامة المحلية التي يفترض فيها أن تبنى على استشارة الفاعلين الحقيقيين والشرعيين، الذين يملكون شرعية الكفاءة والتمثيل في دراسة، وطرح حلول للمشاكل العمومية، بفعالية وجدارة وأخلاق الدولة واحترام المجتمع.

تقتضي ثقافة التسيير الحديث باعتبارها محاولات تحليل وشرح لآليات واستقلالية الجماعات المحلية عبر السياسات التي تكونها، وارتباطها بعلاقات مع بيئتها، من أصحاب القرار المحليين، إجابات وإجراءات متكيفة.أي اللجوء المنظم إلى الشراكة، وإعادة تنظيم اتخاذ القرار، وتوزيع الأدوار بين المنتخبين والموظفين. تبدو وكأنها تؤسس لظهور تسيير عمومي محلي. بمعنى البحث عن المنتخب المسير بمواصفات رؤساء المؤسسات. فمقابل الشرعية التنظيمية المعلنة من قبل أعوان الدولة، أراد المنتخبون امتلاك شرعيتهم من الوسائل المستعملة في إدارة جماعاتهم المحلية.36 لعل أبرز دواعي الاهتمام بثقافة التسيير العمومي الحديث على المستوى المحلي،يكمن في تحقيق الأهداف التالية:

1. التكيف المؤسسي لنظام الدولة الإداري مع متطلبات الحكامة العمومية الرشيدة.
2. تصاعد المطالب المجتمعية للخدمات من حيث الاختيار والنوعية.
3. تعدد مراكز الفاعلين والشركاء من حيث الكفاءة والرقابة على العمل العمومي المحلي.
4. الاعتماد على القدرات الذاتية للجماعة وتطوير آليات التكامل الإقليمي في النشاط الاقتصادي فيما بين الجماعات المحلية.
5. إدخال روح المقاولاتية في إدارة النشاط المحلي (الإدارة بالأهداف والنتائج).
6. الخلفية الإبداعية للحكامة "الإصلاحية" تؤدي تدريجيا إلى التغيير الاستراتيجي في تنظيم الجماعات المحلية وتسييرها.

خاتمة

مهما كانت اجتهادات الباحثين وخطابات الرسميين للبحث عن حلول دائمة وناجعة للازمات التي تضرب الكيان المؤسسي للدول، ضمن فلسفة الحكامة فإنها تبقى محدودة الأثر إذا لم تستوف بعض المحددات الشرطية الأولية . حيث يبدو البديل الديمقراطي الحقيقي المتغير الرئيسي و الأوحد الذي بإمكانه وضع نماذج للحكامة العامة الرشيدة والجيدة . تبدو الديمقراطية المحلية كصورة محسنة للنموذج اللامركزي طالما أن مشروع الانتقال السياسي بطيء ومتحكم فيه ، فان نماذج الحكامة الجيدة المراد إدخالها على نظم الإدارة والسياسة والحكم تبقى بدورها رهينة لمنطق الدولة الإدارية بدل الدولة الإستراتيجية؛ المتفتحة على حقائق المجتمع وتسيّر بإشراك الفاعلين الشرعيين والحقيقيين في رسم السياسات العامة على أساس المنفعة العامة والمصالح الجماعية المشتركة .

إثارة الجدل ألمفاهيمي حول صيغ توظيف المداخل المقارنة في تحليل آليات الحكامة العامة تكون جزئية وذات قراءة سطحية ولا تعكس موضوعيا متغيرات نماذج حقل الدراسة الذي يفترض فيه كشف خصوصيات كل حالة على حدا ضمن سياق تقييم نقدي لمجمل المسارات التي قطعتها مثل تلك النماذج قبل الاستقرار على حالتها الراهنة ، إذ يتجلى بوضوح دور النخب القيادية في التغيير وتامين شرعية التمثيل المؤسسي في الإدارة والحكم عبر آلية ضابطة للممارسة ومقومة للعمل العمومي تتمثل في دولة الحق والقانون التي ينصاع لها الجميع حكاما ومحكومين ، بل الحكام قبل المحكومين.

مراجع وهوامش المداخلة

[1] *-Anne Marie Le pourhiet ,«Définir la démocratie » ;* ***in ,revue française de Droit constitutionnel ,*** *n°87 ;3/2011 ;pp453-464.*

2 *-Pierre Rosanvallon,* ***«****interrogations sur le terme de la démocratie» ,(dir) Yves sintomer* ***:****la démocratie participative,* ***in : Revue :problèmes politiques*** *et sociaux ;n°959.2009 ;p17.*

3*- Pierre Sadran « la démocratie locale : Réalités et perspectives »* ***,****in revue :* ***cahiers français ;****N362,Mai/Juin,2011.p66.*

4-*Jacques palard,****«****décentralisation et démocratie locale* ***»*** ***, Revue problèmes politiques et sociaux ;****n°708 de 03/07/1997.p12*

5-الأمانة العامة للحكومة . **التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية (البلدية و الولاية): قانون البلدية رقم 90-08- المؤرخ في 07**-04-1990،الجزائر: المطبعة الرسمية. المادة 84منه.

6-القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية. المادتان: 2 و 11 منه مرجع سابق.

7- القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية. المادتان: 2 و 11 منه مرجع سابق.

8-*Yves sintomer .Carsten Herzberg ; Anya roke,* ***«cartographie des Modèles participatifs»*** *,****in sintomer(dir) :*** *la démocratie participative* ***.op.cit. P37 .***

9*-Pierre sandran«* ***la démocratie locale****», op.cit .p65*

***10**-Yves Sintomer., Carsten Herzberg, Anya roke**, «cartographie des modèles participatifs**». Op.cit .p37**.et voir aussi :**Alain Delcamp **; «la démocratie municipale chez nos voisins :une typologie» ,**revue :pouvoirs ;n°=73 ;1993.pp.125-139*

***11**-Stéphane Guerard ;«La Démocratie Locale en Questions»,**Op.cit**, P1296.*

***12**-Ministère de l'intérieur, des collectivités locales et de l'aménagement du territoire, **« Avant-projet de loi relative à la participation citoyenne et aux activités participatives au niveau local »,** sur : www.interieur.gov.dz**,** Consulté le : 13/11/2017.p1.*

***13**-Alain Touraine, «La Crise de la Représentation Politique», **op.cit**, pp.132-133.*

14–انظر في هذا الشأن: عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان :آليات إنتاج الوجاهة السياسية**، (المغرب: الرباط مطبعة طوب بريس، ط.1 . 2013)، ص31 .

15–*Rencontre avec Loïc Blondiaux,« Les Mutations du Pouvoir en Démocraties; Participation et Délibération»,in: Jean Vincent Holeindre (dir)**: Le Pouvoir : Concepts, Lieux, Dynamiques, (**France: éd. Sciences humaines.2014); p323.*

***16**-Marie Helene Bacqué, Henri Rey ; Yves Sintomer, «La Démocratie Participative :Complément ou Inflexion de la Démocratie Représentative »in : Yves sintomer(dir)**:** La Démocratie Participative ;**Revue problèmes politiques et sociaux,** n°959, (2009) ; p19.*

***17**-Yves Sintomer, « La Démocratie Participative» ,**revue :problèmes politiques et sociaux,** n°959 ; (2000),p.7*

***18**-Marcel Guenoun**,«Le Management de la Performance Publique Locale** »thèse pour l'obtention du Doctorat en sciences de gestion de l'université Paulace zanne, Aix- Marseille 3- 2009.*

***19**-Yves sintomer, «la démocratie participative », **op.cit**, 10.*

***20**-Yves sintomer **, op.cit,** p5*

***21**- Christain Le Bart,Reoui Lefebure, «La Proximité: Lieu Naturel de la Participation » in : Yves sintomer (dir) ; La Démocratie Participative, **op. Cit**,p31 .*

***22**-Ministère de l'intérieur et des collectivités locales et de l'aménagement du territoire, Avant-projet de loi relative à la participation citoyenne et aux activités participatives au niveau local»,**Op.cit**, p8.*

23**-**Ibid.

***24**-Marline Revel , **op.cit**, P49.*

25– لمزيد من التفصيل حول المشاركة السياسية أنظر :نبيل دريس، **المشاركة السياسية بين النظرية والتطبيق**، (الجزائر: دار الأمة ، ط1، 2017)، ص.189.

26-*Rencontre avec Loïc Blondiaux, «Les Mutations du Pouvoir en Démocratie : Participation et Délibération », **Op.cit**, pp.329.339*

27–وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،**لقاء الحكومة –الولاة: حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية حصينة** و**مبدعة ومبادرة.** المنظم يومي 28و29 نوفمبر 2018 بالجزائر: قصر الامم –نادي الصنوبر.

***28**-République Algérienne Démocratique et Populaire : Présidence de la République : Comité du la Reforme des missions et des structures de l'Etat : Rapport Général, **op.cit**, p186.*

29– وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. لقاء الحكومة–الولاة. تقرير ورشة: اللامركزية الخيار الأوحد للعمل العمومي،**مرجع سابق**، ص2

30– *R.Pasquier, V.Simoulin, J.Weibein (sous.dir).**La Gouvernance Territoriale : Pratiques, Discours, et Théories**. (Paris: LGDJ, L'extenso .2013), p225.*

***31**- Bertrand Nathalie, Mouquay Patrick, « La Gouvernance Locale :Un Retour à la Proximité ». **Revue Economie Rurale**, n°280, (2004), p79.*

32- *Philippe Subra, «* ***Gouverner les Tensions : L'Approche Géopolitique*** *».in : Giuseppe Bettouni (sous.dir.) :* ***Gouverner les Territoires : Antagonisme et Partenariats entre Acteurs publics.****(Paris.2011), p216.*

33-أنظر بهذا الشأن:وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، **الملتقى الدولي حول تعزيز قدرات الحكامة**، الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات: عبد اللطيف رحال، يومي 4-5 ديسمبر2018،في:www.interieur.gov.dz، تاريخ: 10-12-2018

34*-Marcou Gerard, « Présentation : La Gouvernance : Innovation Conceptuelle ou Artifice de Présentation »:* ***Annuaire des Collectivités Locales****, La Gouvernance Territoriale,(Tome.26, 2006), p.8.*

35- Ibid. P.p.14-17

36-Heinelt Hubert, « Le Débat sur la Gouvernance Locale en Allemagne », In : **Annuaire des Collectivités Locales. La Gouvernance Territoriale;**(Tome 26, 2006),p139.